قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٦٣ لسنة ٢٠٠٥

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة

بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان

الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٣٠

بشأن القرض المقدم من الحكومة اليابانية إلى حكومة جمهورية مصر العربية

وذلك لتنفيذ مشروع تحديث مطار برج العرب الدولى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور ؛

قـــــرر :

(مـادة وحيدة)

ووفق على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٣٠ بشأن القرض المقدم من الحكومة اليابانية إلى حكومة جمهورية مصر العربية ، والذى تصل قيمته إلى خمسة مليارات وسبعمائة واثنين وثلاثين مليون ين ياباني ، وذلك لتنفيذ مشروع تحديث مطار برج العرب الدولى ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٤٢٦ هـ

(الموافق أول يونية سنة ٢٠٠٥م) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٣ جمادى الأولى سنة ١٤٢٦ هـ

(الموافق ٢٠ يونية سنة ٢٠٠٥ م) .

صاحب السعادة

السيد/ كونيهيكو ماكيتا

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ٣٠ مارس ٢٠٠٥

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت خطاب سعادتكم المؤرخ اليوم والذى ينص على ما يلى :

«أتشرف بأن أعزز التفاهم التالى الذى تم التوصل إليه مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قرض يابانى مقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين وتعزيز جهود التنمية فى جمهورية مصر العربية .

١ - سيتم تقديم قرض بالين اليابانى تصل قيمته إلى خمسة مليارات وسبعمائة واثنين وثلاثين مليون ين (٥,٧٣٢,٠٠٠,٠٠٠) (ويشار إليها فيما بعد بـ «القرض»)، وذلك طبقًا للقوانين والقواعد المعمول بها فى اليابان ، إلى حكومة جمهورية مصر العربية من قبل بنك اليابان للتعاون الدولى (المشار إليه فيما بعد بـ «البنك») وذلك لتنفيذ مشروع تحديث مطار برج العرب الدولى (المشار إليه فيما بعد بـ «المشروع») .

٢ - (١) سيتاح القرض بمقتضى اتفاق قرض يتم إبرامه بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك ، وسينظم اتفاق القرض المذكور أحكام وشروط القرض وكذا إجراءات استخدامه ، والتى ستتضمن ، ضمن غيرها ، القواعد التالية :

(أ) ستكون فترة السداد ثمانية عشر (١٨) عامًا بعد فترة سماح سبع سنوات .

(ب) سيكون سعر الفائدة واحد ونصف فى المائة (١,٥٪) سنويًا ، و

(جـ) ستكون فترة السحب ثمانى (٨) سنوات ، وذلك من تاريخ دخول اتفاق القرض المذكور حيز النفاذ .

(٢) يتم إبرام اتفاق القرض المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه بعد اقتناع البنك بجدوى المشروع بما فى ذلك الاعتبارات البيئية له .

(٣) يمكن أن تمتد فترة السحب المذكورة فى الفقرة الفرعية (١ - ج) أعلاه بموافقة السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ - (١) يتاح القرض لتغطية مدفوعات تتم بواسطة الجهة المصرية المنفذة لموردين ، مقاولين ، و/أو استشاريين من دول المنشأ المصرح لها بالتعامل طبقًا لتلك العقود التى يمكن أن يتم إبرامها بينهم لشراء المنتجات و/أو الخدمات المطلوبة لتنفيذ المشروع بشرط أن تكون هذه المشتريات قد تمت فى دول المنشأ المصرح لها بالتعامل لمنتجات أنتجت فى و/أو خدمات موردة من تلك الدول .

(٢) سيتم الاتفاق بين السلطات المختصة فى الحكومتين على نطاق دول المنشأ المصرح لها بالتعامل المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه .

٤ - تضمن حكومة جمهورية مصر العربية أن المنتجات و/أو الخدمات المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٣) يتم شراؤها وفقًا لدليل الشراء الخاص بالبنك ، والتى تتضمن ضمن غيرها إجراءات المناقصة التنافسية العالمية المتبعة إلا إذا كانت تلك الإجراءات غير قابلة للتطبيق أو غير ملائمة .

٥ - فيما يتعلق بالشحن والتأمين البحرى للمنتجات المشتراة فى نطاق القرض ، فسوف تمتنع حكومة جمهورية مصر العربية عن فرض أية قيود قد تعوق المنافسة العادلة والحرة بين شركات الشحن والتأمين البحرى .

٦ - يمنح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم فى جمهورية مصر العربية التسهيلات الضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم فيما يتعلق بتوريد المنتجات و/أو الخدمات المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٣) .

٧ - (١) تعفى حكومة جمهورية مصر العربية والبنك من كافة الرسوم المالية والضرائب المفروضة فى جمهورية مصر العربية على و/أو فيما يتعلق بالقرض والفائدة الناجمة عنه .

(٢) ستتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات الضرورية لضمان أن أية ضرائب أو رسوم جمركية وضريبة القيمة المضافة على البضائع المستوردة والمنتجات النهائية و/أو الخدمات التى يتطلبها تنفيذ المشروع فى التعامل المباشر بين الموردين والمقاولين الرئيسيين و/أو الاستشاريين والجهة المصرية المنفذة ، يتم دفعها بواسطة الجهة المصرية المنفذة ، عدا ضريبة الدخل الشخصى وضريبة الشركات والواجبة الدفع بواسطة الموردين والمقاولين و/أو الاستشاريين المنفذين لأعمال فى جمهورية مصر العربية - والتى يسهل تحديدها وفقًا لعملية التوريد ذات الصلة .

٨ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لضمان أن :

(أ) يستخدم القرض على الوجه الصحيح ومن أجل المشروع فقط ، و

(ب) تتم صيانة واستخدام المرافق المنشأة فى نطاق القرض على الوجه السليم وبفاعلية للأغراض المنصوص عليها فى هذا التفاهم الحالى .

٩ - تمد حكومة جمهورية مصر العربية حكومة اليابان والبنك عدا الطلب بمعلومات وبيانات بشأن تقدم تنفيذ المشروع .

١٠ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يختص بأى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالتفاهم الحالى .

وإنه ليشرفنى أيضًا أن أقترح أن يعتبر هذا الخطاب وخطاب سعادتكم بالرد تأكيداً للتفاهم السابق نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

حرر هذا الخطاب باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى» .

كما أتشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن خطاب سعادتكم وهذا الخطاب يعتبران اتفاقًا بين الحكومتين يدخل حيز النفاذ من تاريخ تسلم حكومة اليابانية للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

حرر هذا الخطاب باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

فايزة أبو النجا

وزيرة التعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

صاحبة السعادة

السيدة / فايزة ابو النجا

وزيرة التعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ٣٠ مارس ٢٠٠٥

أتشرف بأن أعرب التفاهم التالى الذى تم التوصل إليه مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قرض يابانى مقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين وتعزيز جهود التنمية فى جمهورية مصر العربية .

١ - سيتم تقديم قرض بالين اليابانى تصل قيمته إلى خمسة مليارات وسبعمائة واثنين وثلاثين مليون ين (٥,٧٣٢,٠٠٠,٠٠٠) (ويشار إليه فيما بعد بـ «القرض») ، وذلك طبقًا للقوانين والقواعد المعمول بها فى اليابان ، إلى حكومة جمهورية مصر العربية من قبل بنك اليابان للتعاون الدولى (المشار إليه فيما بعد بـ «البنك») وذلك لتنفيذ مشروع تحديث مطار برج العرب الدولى (المشار إليه فيما بعد بـ «المشروع») .

٢ - (١) سيتاح القرض بمقتضى اتفاق قرض يتم إبرامه بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك ، وسينظم اتفاق القرض المذكور أحكام وشروط القرض وكذا إجراءات استخدامه ، والتى ستتضمن ، ضمن غيرها ، القواعد التالية :

(أ) ستكون فترة السداد ثمانية عشر (١٨) عامًا بعد فترة سماح سبع سنوات .

(ب) سيكون سعر الفائدة واحد ونصف فى المائة (١,٥٪) سنويًا ، و

(جـ) ستكون فترة السحب ثمانى (٨) سنوات ، وذلك من تاريخ دخول اتفاق القرض المذكور حيز النفاذ .

(٢) يتم إبرام اتفاق القرض المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه بعد اقتناع البنك بجدوى المشروع بما فى ذلك الاعتبارات البيئية له .

(٣) يمكن أن تمتد فترة السحب المذكورة فى الفقرة الفرعية (١ - ج) أعلاه بموافقة السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ - (١) يتاح القرض لتغطية مدفوعات تتم بواسطة الجهة المصرية المنفذة لموردين ، مقاولين ، و/أو استشاريين من دول المنشأ المصرح لها بالتعامل طبقًا لتلك العقود التى يمكن أن يتم إبرامها بينهم لشراء المنتجات و/أو الخدمات المطلوبة لتنفيذ المشروع بشرط أن تكون هذه المشتريات قد تمت فى دول المنشأ المصرح لها بالتعامل لمنتجات أنتجت فى و/أو خدمات موردة من تلك الدول .

(٢) سيتم الاتفاق بين السلطات المختصة فى الحكومتين على نطاق دول المنشأ المصرح لها بالتعامل المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه .

٤ - تضمن حكومة جمهورية مصر العربية أن المنتجات و/أو الخدمات المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٣) يتم شراؤها وفقًا لدليل الشراء الخاص بالبنك ، والتى تتضمن ضمن غيرها إجراءات المناقصة التنافسية العالمية المتبعة إلا إذا كانت تلك الإجراءات غير قابلة للتطبيق أو غير ملائمة .

٥ - فيما يتعلق بالشحن والتأمين البحرى للمنتجات المشتراة فى نطاق القرض ، فسوف تمتنع حكومة جمهورية مصر العربية عن فرض أية قيود قد تعوق المنافسة العادلة والحرة بين شركات الشحن والتأمين البحرى .

٦ - يمنح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم فى جمهورية مصر العربية التسهيلات الضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم فيما يتعلق بتوريد المنتجات و/أو الخدمات المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٣) .

٧ - (١) تعفى حكومة جمهورية مصر العربية البنك من كافة الرسوم المالية والضرائب المفروضة فى جمهورية مصر العربية على و/أو فيما يتعلق بالقرض والفائدة الناجمة عنه .

(٢) ستتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات الضرورية لضمان أن أية ضرائب أو رسوم جمركية وضريبة القيمة المضافة على البضائع المستوردة والمنتجات النهائية و/أو الخدمات التى يتطلبها تنفيذ المشروع فى التعامل المباشر بين الموردين والمقاولين الرئيسيين و/أو الاستشاريين والجهة المصرية المنفذة ، يتم دفعها بواسطة الجهة المصرية المنفذة ، عدا ضريبة الدخل الشخصى وضريبة الشركات والواجبة الدفع بواسطة الموردين والمقاولين و/أو الاستشاريين المنفذين لأعمال فى جمهورية مصر العربية - والتى يسهل تحديدها وفقًا لعملية التوريد ذات الصلة .

٨ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لضمان أن :

(أ) يستخدم القرض على الوجه الصحيح ومن أجل المشروع فقط ، و

(ب) تتم صيانة واستخدام المرافق المنشأة فى نطاق القرض على الوجه السليم وبفاعلية للأغراض المنصوص عليها فى هذا التفاهم الحالى .

٩ - تمد حكومة جمهورية مصر العربية حكومة اليابان والبنك عند الطلب بمعلومات وبيانات بشأن تقدم تنفيذ المشروع .

١٠ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يختص بأى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالتفاهم الحالى .

وإنه ليشرفنى أيضًا أن أقترح أن يعتبر هذا الخطاب وخطاب سعادتكم بالرد تأكيداً للتفاهم السابق نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

حرر هذا الخطاب باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

كونيهيكو ماكيتا

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

قرار وزير الخارجية

رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٥

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٦٣ الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١ بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٣٠ بشأن القرض المقدم من الحكومة اليابانية إلى حكومة جمهورية مصر العربية ، وذلك لتنفيذ مشروع تحديث مطار برج العرب الدولى ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٠ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٣ ؛

قـــــرر :

(مـادة وحيدة)

تنشر فى الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٣٠ بشأن القرض المقدم من الحكومة اليابانية إلى حكومة جمهورية مصر العربية ، وذلك لتنفيذ مشروع تحديث مطار برج العرب الدولى .

ويعمل بهذه الخطابات المتبادلة اعتباراً من ٢٠٠٥/٩/٣٠

صدر بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٣٠

وزير الخارجية

أحمد أبو الغيط